

نظريات التجارة الخارجية

أولاً: نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة:

تعتبر نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة من النظريات الكلاسيكية التي تفسر ظاهرة التجارة بين الدول ، وتعد نتيجة منطقية لنظريته في طبيعة الثروة التي تقاس - حسب آية - بما تنتجه دولة من الدول من السلع المختلفة لسبائك الحاجات الانسانية ، وهذه الأخيرة من المنتجات تتحدد انطلاقاً من ظاهرة التخصص وتقييم العمل التي تتوقف بدورها على سرعة السوق من جهة ومقدار رأس المال من جهة أخرى ، وفي جانب آخر تتحدد بناءً على النفقة المطلقة ؛ والتي تعرف بأنها أقل تكلفة تنفق في سلعة واحدة لينتجكم بلدان معاً .

والكفاءة حسب إيفر الكلاسيكي - الذي ينتمي إليه آدم سميث - ترتكز على نظرية العمل في القيمة ، أي أن تكاليف السلعة تقاس بساعات العمل المدروسة للإنتاج .

مقومات الفكر الكلاسيكي: يمكن فهم نظرية النفقات المطلقة في التجارة بين الدول إذا وضعنا ضمن سياقها في الفكر الكلاسيكي باعتبار أن الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية جزراً لا يتجزأ عن الفكر كله والفروض التي يقوم عليها :

- الدعامة الأولى: الحرية الاقتصادية وإقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وقد أخذ آدم سميث بفكرة النظام الطبيعي لإقائم على مبدأ : دعه الأمور تجري في أعينك " والنطلق في ذلك من أن سعي الأفراد وراء تحقيق مصالحهم الخاصة يعتبر أقوى الحوافز المحركة لنشاطهم الاقتصادي .

دعامة الثانية: تتمثل في إقرار فكرة الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجتمع ؛ التي تعتبر في نظر الكلاسيكيين تجميع للمصالح الفردية معاً . وهم يعتبرون أن الدولة الحكومية غير قادرة على القيام بالنشاط الاقتصادي بكفاءة اقتصادية ، بل هي ما تقدر على القيام ، هو الاشراف العام على سير النظام الاقتصادي في مجموعه وانطلاقاً من ذلك طالعوا الدولة القيام بوظائف أساسية : العدل ، الدفاع ، إقامة مشروعات البنية الأساسية ، أما النشاط الاقتصادي فهو مسؤولية النشاط الخاص لأنه أكثر كفاءة في إدارة الموارد الاقتصادية والعناية بها .

دعامة الثالثة: نظرية هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي ، وهو هو هذه النظرية أن المعدن النفيس يتوزع بطريقة تلقائية بين الدول أطراف لتبادل الدولي دون حاجة إلى تدخل السلطات الاقتصادية في هذه الدول .

سمحنه أنه في حال حدوث عجز في الميزان التجاري « فتمية إصادرات أكبر من قيمة الواردات » ؛ سيؤدي ذلك إلى نقصان رصيد الدولة من المعدن النفيس وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار - حسب نظرية كمية النقود - وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على الصادرات الوطنية وزيادة هذه الصادرات إلى أن يتلاشى العجز .

- الدعامة الرابعة: قانون ساي أو ما يعرف بقانون المنافذ أو الحقوق ، وهو يعني أن لعرض خاين الطلب المادي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل ، وبيان ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، والأفراد يتحركون ما يرغبون فيه بما ينبغي ، وعلى هذا فإنهم كلما زاد انتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر ، أما وظيفة النفود في ظل هذا الاقتصاد العيني الذي تسود خصائص نظام المقايضة - فهي بمثابة عربة لنقل قيم المنتجات فقط .

- الدعامة الخامسة: (الفرض الخاص بالتوظيف الكامل) والذي يرتكز على وجود قوى إنتاجية متكفل هي الآخرى بتحقيق التوظيف الكامل ، بمعنى أن وجود البطالة في سوق العمل يعني انخفاض مستويات الادوار وبالتالي انخفاض مستويات تكلفة الإنتاج ، وهذه نتيجة عنفا ترايد فرض تحقيق الربح ، وهذا يدفع المنظمين إلى طلب عمالة مبدية ، بالأجور السائدة في السوق - وبالتالي تناقص البطالة تدريجياً وإعادة التوازن ، والمقصود بالبطالة هنا: البطالة الهيكلية ، التي تعني وجود عمالة زائدة في العمل بالأجر السائد في السوق ولكن لا تجد فرصاً للعمل .

- ولتجديد نظم وإتمام التجارة الخارجية طبقاً لقانون النفقات المطلقة نفترض وجود دولتين هما سوريا ولبنان ، وأنهما تقومان قبل قيام التجارة بينهما بإنتاج سلعتين هما القمح والسيج ، وأن نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل لكل من السلعتين في كلا الدولتين هي كما يلي :

السلعة الدولة	القمح	السيج
سوريا	٥	١٠
لبنان	٧	٦

نلاحظ من بيانات الجدول أن سوريا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح (خمس ساعات عمل للإنتاج وحدة واحدة من القمح مقابل سبع ساعات عمل في لبنان للإنتاج لوحدته الواحدة) .

بينما تتمتع لبنان بميزة مطلقة في إنتاج السيج (٦ ساعات عمل للإنتاج وحدة واحدة من السيج مقابل ١٠ ساعات عمل في سوريا للإنتاج نفس الوحدة) .

ويؤدي التحليل السابق إلى قيام التجارة الخارجية بين سوريا ولبنان مع تحقيق الفائدة لكلا الدولتين ولبيان هذه الفائدة ، نفترض أن نسبة التبادل بعد قيام التجارة الخارجية هي ١ : ١ أي أن سوريا تتبادل وحدة قمح بوحدة سيج من لبنان) فهذا يعني أن سوريا سوف تصني خمس وحدات عمل فقط مقابل مصطلها على وحدة سيج من لبنان بدلاً من ١٠ وحدات عمل فيما لو لم تقوم التجارة بينهما . وبنفس الطريقة سوف تصني لبنان بـ ١٠ ساعات عمل فقط مقابل مصطلها على وحدة قمح ، وهذا التحليل يؤدي إلى تخصيص سوريا بإنتاج القمح وتخصيص لبنان بإنتاج السيج ، حسب نظرية آدم سميث في النفقات المطلقة .

- لم تستطع هذه النظرية تفسير قيام التجارة الخارجية بين دولتين رغم أن امدادها لا تتمتع بتفوق مطلق في انتاج أي من السلعتين .

ولم تستطع أيضاً - تفسير عدم تخصص الدولة في انتاج وتصدير سلعة معينة رغم تفوقها المطلق في انتاج هذه السلعة .

٢- ثانياً : ريكاردو ونظرية النفقات النسبية :

لقد انتهى ريكاردو في تحليله ودراسته لنظرية النفقات المطلقة إلى أن الدرجاس في ظاهرة التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول هو التفوق النسبي في نفقات الانتاج أو ما يطلق عليه نظرية النفقات النسبية أو المقارنة ، أو ما يدعى أحياناً بنظرية التفوق النسبي أو مزاي النسبية .

ورأى أن التجارة الخارجية تجد تفسيراً قوياً للأسباب قيامها في اختلاف النفقات النسبية وليس في اختلاف النفقات المطلقة .

وهناك طريقتان لتحديد مفهوم النفقات النسبية :

١- تعتمد الطريقة الأولى على فكرة السبائن الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية بأنها نسبة نفقات الانتاج

المطلقة لسلعة في المبلدين أ و ب : $\frac{\text{النفقة المطلقة للانتاج لسلعة أ في الدولة (أ)}}{\text{النفقة المطلقة للانتاج لسلعة ب في الدولة (ب)}}$

٢- وتعتمد الطريقة الثانية على فكرة السبائن السعري وينظر هنا إلى النسبة بين النفقات المطلقة للانتاج

السلعتين في الدولة الواحدة أ و ب : $\frac{\text{النفقة المطلقة للانتاج لسلعة أ في الدولة (أ)}}{\text{النفقة المطلقة للانتاج لسلعة ب في الدولة (ب)}}$

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي :

الدولة / السلعة	السعري	النسبي	النفقات النسبية السبائن السعري
سوريا	٤	٢	$\frac{٢}{٤} = \frac{١}{٢}$
لبنان	٦	١٢	$\frac{١٢}{٦} = ٢$
النفقات النسبية السبائن الجغرافي	$\frac{٤}{٦}$	$\frac{١}{٢}$	

نلاحظ من الجدول أن سوريا تتمتع بتفوق مطلق في انتاج كلا السلعتين في حين تعاني لبنان من تخلف مطلق في انتاج السلعتين ، وهب قانون النفقات المطلقة فإن سوريا ستخصص في انتاج السلعتين ولن تنبع لبنان أي منهما .

أما بتطبيق قانون النفقات النسبية وباستخدام معيار السبائن السعري والسبائن الجغرافي ، نجد أن النفقة النسبية للسعري والمنهيات في كل من سوريا ولبنان هي كما في الجدول أعلاه .

وطبقاً لمعيار السبائن الجغرافي الذي اعتمد عليه ريكاردو فإن سوريا تتمتع بميزة نسبية في انتاج السبي (١) (١/٢)

بينما تعاني من تخلف نسبي في انتاج السعري (٢) (٢/٣) ، أما لبنان فإن تخلفه النسبي في انتاج السعري أقل منه

في انتاج المنوجات ، وبالطال متخصص في انتاج لقمي بنما تخصص موربا انتاج المنوجات .
تأول نظرية النفقات النسبية أن تجيب عن الأسئلة الخاصة بنط التجارة الخارجية وشروط قيامها ولطاسب
الناحية عنها ،

وفما يتعلق بالسؤال الأول فقد خلصت إلى أن لصيل لصادرات ولواردات يتأون من قائمة سلع لمتفوق
النبي « في جانب الصادرات » وقائمة سلع لتخلف النبي « في جانب الواردات » .
واعبرت أن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطاً ضرورياً وطافياً لقيام التجارة بين الدول في حين أن
تأدي هذه النفقات تؤدي إلى عدم قيامها .

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ولتألت حول شروط التبادل الدولي ولطاسب الناحية عنه ، فقد أخفق
ربما رداً في الإجابة عليها نظراً لارتباط تحليله على فرض ثبات النفقة أو لفلة ، ولندي كائن من
القول أن معدلات التبادل الداخلية في الدولتين تشكل لقيم القصوى ولديها التي تتأرجح بينها معدلات
التبادل الدولية المحتملة .

كما أن اعتماد في تحليله على نظرية العمل في لقيمة كأساس لتحديد قيم السلع ، وهذه النظرية لتفرض
وجود عنصر واحد من عناصر الانتاج هو العمل ، ولم تعطي للعوامل الأخرى دوراً في عملية تحديد نفقة الانتاج
فقد كانت بعيدة عن الواقع .

فروض نظرية النفقات النسبية :

١ - حرية التجارة الخارجية .

٢ - سريان قانون لفظا لنسبته (مفهوم الانتاج لظاهرة الفلة) أي أن زيادة لمنتجات نسبية
معنية في العملية الانتاجية سيؤدي إلى زيادة لمنتجات نفس النسبة .

٣ - أن العمل قابل لانتقال بصورة مطلقة - فمن عدم دول دولة وعدم قابلية لانتقال بين الدول وكذلك عناصر الانتاج
٤ - سيادة قانون المنافسة الكاملة .

٥ - التوظيف الكامل لعناصر الانتاج .

٦ - اعتماد نظرية العمل في القيمة (أي تقييم المنوجات بالعمل المنزول فيل) .

٧ - عدم وجود نفقات نقل أو رسوم أو مصاريف تأمين وغيرها .

وهناك فروض أيضاً هي : قيام التبادل بين دولتين يتم في صورة مقايضة وفي سلعتين فقط .

ثالثاً : نظرية التكلفة البديلة :

ترتكز نظرية التكلفة البديلة على فكرة السباين السلي - الذي يختلف في وصفه عن معيار السباين الجغرافي -
وتأول لتأكل على جانب لمنتجات في تحديد القيم المختلفة للسلع المتبادلة دولياً ، بدلاً من جانب
المنتجات الذي استندت إليه نظرية العمل في القيمة .

والتوضيح فكرة نظرية النطفة البديلة تأخذ المثال التالي:

الدولة السلعة	لبنان	سوريا
المنتجات من عنصر العمل لوحدة واحدة من إنتاج:		
النسيج	٤	٦
القمح	٢	١٠
النقطة النسبية للمنوعات معبأ عنها بوحدة من القمح	$\frac{4}{2} = ٢$	$\frac{6}{10} = \frac{3}{5}$
النقطة النسبية للقمح معبأ عن بوحدة من المنتجات	$\frac{2}{2} = ١$	$\frac{10}{6} = \frac{5}{3}$

توجد راحة السبائن السلي الذي ترتكز عليه نظرية النطفة البديلة نلاحظ ما يلي:

نفترض أن لبنان وسوريا هما الدولتان من عنصر العمل لإنتاج كميات مناسبة من المنتجات والقمح، وبالتالي فإن إنتاج (لبنان) من أي من السلعتين يعني تنازها عن إنتاج من السلعة الأخرى، ~~مخطط~~

بمعنى آخر - حسب المثال أعلاه - إن إنتاج وحدة إضافية واحدة من القمح يتطلب وحدتين من العمل، يعني انتقال عنصر العمل من إنتاج (المنتجات) إلى إنتاج القمح وسكان التخلي عن المنتجات بمقدار نصف وحدة. إن لهذا الحد الأدنى من المنتجات التي يتوجب على لبنان التخلي عنه مقابل إنتاج وحدة إضافية واحدة من القمح يطلق عليه نفقة الاختيار أو الفرصة البديلة للقمح معبأ عنها بوحدة من المنتجات.

وإن النسبة $\frac{1}{2}$ تظهر نفقة الفرصة البديلة للقمح معبأ عنها بوحدة من المنتجات في سوريا، وهي أكبر من نفقة الفرصة البديلة للقمح معبأ عنه بوحدة من المنتجات في لبنان أي $\frac{1}{2} > \frac{1}{3}$ نخلص أنه ستخصص كل دولة بإنتاج السلعة التي تكون فيها نفقة الفرصة البديلة لها معبأ عنها بوحدة من السلعة الأخرى أقل منها في الدولة.

النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

تقوم هذه النظرية على أساس اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين المناطق « قد تكون ضمن الدولة الواحدة وقد تتألف المنطقة من أكثر من دولة » وتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع الناتجة عن عناصر الإنتاج الوفيرة فيها .

- تختلف النظرية الحديثة عن النظريات الكلاسيكية في النقاط التالية :

١- يعتبر التخصص الدولي حالة جزئية - حسب النظرية الحديثة - تتصلح نظرية عامة هي المبادلات بين المناطق المختلفة .

٢- تعتمد النظرية الحديثة على النقود في تحديد تكلفة المنتجات التي تتضمن أسعار عوامل الإنتاج بينما تعتمد النظريات الكلاسيكية على نظرية العمل في إقيمية تحديد النفقة أو الكلفة .

بينما تتأثر به جميعاً باعتبارها تستند بالأساس على مفهوم النفقة أو الكلفة .

٣- إذن حيث يتبادل المبادل الدولي - حسب النظرية الحديثة - مادام هنالك اختلاف في أسعار المنتجات المتبادلة وبما أن هذه الأسعار تتضمن نفقات إنتاج السلع ، فإنه لا بد لتحديد نظرية التجارة الدولية من معرفة أسباب تباين نفقات الإنتاج للسلع المختلفة في المناطق المختلفة .

يرجع (أوهلين) صاحب هذه النظرية الحديثة هذا التباين إلى عاملين :

البدولة الندرة (وفرة عناصر الإنتاج) : التي تشكل الندرة الطبيعية والبشرية لدولة من الدول وأيضاً توفرت عناصر الإنتاج بكثرة كان ذلك باعثاً على انخفاض الأسعار البينية لهذه العناصر وبالتالي انخفاض أثمان السلع الناتجة عنها ~~منخفضة~~ ، بالمقارنة مع باقي الدول أو المناطق وكان هذا مدعاة للتخصص والاستعانة بظروف التبادل بين هذه المناطق .

ونخلص إلى أن هنالك علاقة مباشرة بين كمية عناصر الإنتاج (الموفرة ومبدأ التخصص ، بمعنى أن كل دولة أو منطقة ستخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تستخدم فيها كمية كبيرة من عناصر الإنتاج الموفرة لديها بوفرة .

فحينما توفرت الأراضي الواسعة والمراعي كان ذلك سبباً في تخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج وتصدير المواشي ومنتجاتها .

إذن حيث يتبادل المبادل بين منتجات عناصر الإنتاج الموفرة في الدول والمناطق

إيماني : تناقص المنفق وتزايد العلة بالتوسع في الإنتاج : (يؤثر هذا العامل في التجارة بين المناطق التي لا يوجد فيها اختلاف في وفرة عناصر الإنتاج)

لأن التخصص الذي يحصل نتيجة العامل الأول يؤدي إلى توسيع نطاق الإنتاج بالسنة للسلع موزعة التخصص والتبادل ، بحيث يؤدي ذلك إلى هبوط تكلفة إنتاج هذه السلع - نظراً للمميزات الداخلية

والخارجية التي يحققها الإنتاج الكبير . وبالتالي تنخفض أسعارها ، وهذا يؤدي إلى زيادة طلب

الدول أو المناطق الأخرى على استيرادها من الدولة المنتجة .

وهذا يؤدي إلى تزايد العلة وتنقص النفقة . ولكن لهذا القانون مبررات مراحل (تزايد العلة
وتبات العلة ثم نقصان) ويختلف أثره حسب نوع الماربع (زراعية - صناعية - تجارية ...) .

الاستنتاجات الواضحة :

- تفترض تجانس عناصر الإنتاج الأساسية ، وترسم فقط بالاختلافات الكمية لهذه العناصر فيما بين
المناطق ، في حين أن الواقع لهذه العناصر غير متجانس ، فهناك أنواع مختلفة من رأس المال (إنتاجي
اجتماعي ، نقدية ...) وهناك أنواع مختلفة من الأراضي (خصبة - قاحلة - مروية ...) وأيضاً
هناك أنواع مختلفة من اليد العاملة (ماهرة - عقيمة ...)

وهذا الاختلاف يخلق مشكلة تتمثل في إمكانية الفصل بين هذه الأنواع المختلفة لمصادر واحد ، وذلك
تبعاً للأسلوب المستخدم في تقدير قيم الأصول الثابتة بقيمة نقدية .

- تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق وهذا أيضاً غير واقعي نظراً لتباين
العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث .

تستلزم التجارة الخارجية دوراً رئيسياً في نمو النموذج الاقتصادي ، ولعل

1 - اختلاف أسعار المواد الإنتاجية

2 - اختلاف أسعار العمل

3 - تمويل الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي

4 - تمويل الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي

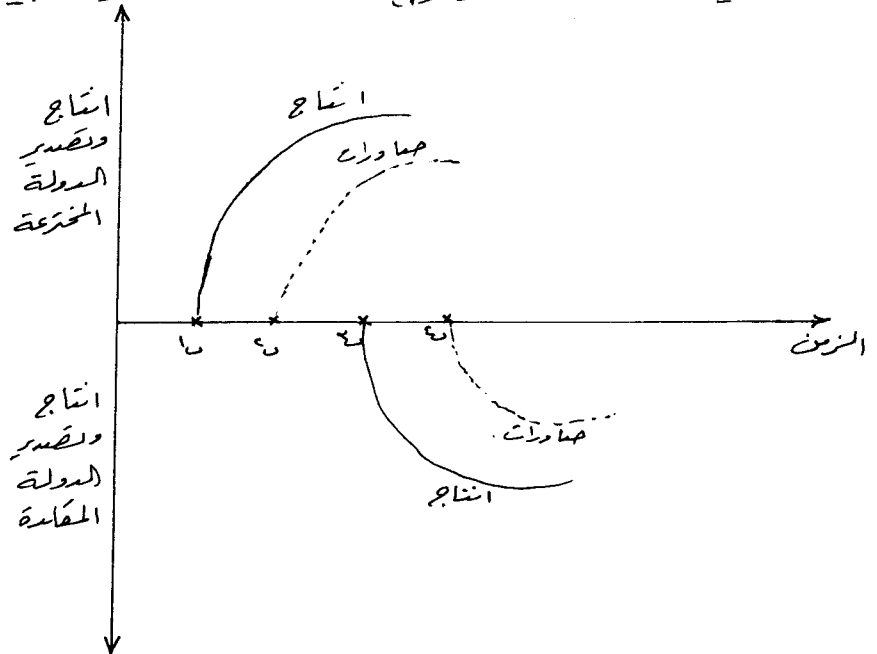
5 - تمويل الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي - الاستثمار الأجنبي

نظرية الفجوة التكنولوجية:

تركز نظرية الفجوة التكنولوجية في تفسيرها لظاهرة لبحاجة الدولة على أساس الكفاءة النسبية التي ينتج عنها مزايا نسبية - (التي تتمتع بها دولة من الدول).
وهذه المزايا النسبية قد تكون نفقة الإنتاج - في حال تشابه النسبة - وقد تكون (المورد) وقد تكون النوعية ، وكان نتيجة امتلاك هذه الدولة لطرق فنية متقدمة لمنتجات تمثل في مجموعها تكنولوجيا الإنتاج ، ولمت ناتجة عن عوامل طبيعية كما يراها الماركسيين .
معنى آخر: أن اختلاف مستويات التكنولوجيا بين الدول يؤدي إلى اختلاف مآلاتها في المزايا النسبية المكنية .

وتحدث التجارة بين الدول بموجب هذه النظرية عن طريق توفير الكفاءة النسبية لدولة من الدول في إنتاج سلعة معينة ، يؤدي إلى اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية يجعلها تصدر تلك السلعة إلى غيرها من الدول التي لم تصل إلى مستوى تكنولوجي مماثل .
- إن هذه الميزة النسبية ، مؤقتة ، مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ خلالها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة التكنولوجية أو الفنية .
معنى آخر أن الدولة سوف تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة طالما لم تستطع الدول الأخرى نقل التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها ، أو تقليد هذه التكنولوجيا ، أو ابتكار تكنولوجيا مكافئة .
أو أفضل منها .

وهذا يعني أن (الميزة النسبية) تزول بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة .
- إن الفترة الزمنية التي تبقى الدولة محتفظة خلالها بالتفوق النسبي في مجال إنتاج سلعة معينة هو ما يعرف بالفجوة التكنولوجية وهو يمكن تحديدها بيانياً كما يلي:



الإنتاج والتقدير طبقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية .

مجموعة الطلب (١، ٢، ٣) : الفترة الزمنية الممتدة من ظهور إنتاج السلعة في الدولة المنتجة إلى بداية استهلاكها في (أ-ج).

مجموعة التقليد (١، ٢، ٣) : الفترة الزمنية الممتدة من ظهور المنتج أم السلعة في الدولة المنتجة إلى بداية إنتاج نفس السلعة في (أ-ج) (في الدول المقلدة).

والنظراً من هذين التعريفين يعرف بوزن تجارة الخطوة التكنولوجية على أنها : دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين مجموعة الطلب ومجموعة التقليد أي ٢، ٣.

وعندما يبدأ الإنتاج في الدولة المقلدة لتفقد الدولة المخترعة (الزيرة المبتكرة) وتفقد النظرية دورها كعامل مفر لنظم التجارة الدولية ويحل محلها عامل (وفرة أو ندرة المبتكرة) لعناصر الإنتاج باعتبارها العامل الأساسي لاختلاف المزايا المبتكرة (الطبيعية).

وقد طور هذا النموذج كل من هوفبار و غريمان من خلال دراساتهم التطبيقية للافتتار بهذه هذه النموذج وتوصلوا إلى نتائج هامة :

- فقد اتضح أن اختلاف مستويات الذهور للدولة هي محدد هام لطول الفترة الزمنية التي تستغرق الخطوة التكنولوجية ، أي أن الاختراعات قد تنتقل من الدولة موطن الاختراع إلى الدول الأخرى في حال وجود مستويات منخفضة للذهور في هذه الدول.

وهذا يفسر إلى حد كبير قيام الشركات بسقطة الحثية باستمالاتها في الدول ذات مستويات الذهور المنخفضة ، إذ أن الذهور تلعب دوراً كبيراً في نفقات الإنتاج ، ولتي تعتبر بدورها عاملاً أساسياً في زيادة القدرة التنافسية للسلعة في الأسواق الدولية.

الانتقادات : لم تنفع هذه النظرية بغير ظهور الاختراعات والتجديدات في الدول الصناعية الأكثر تقدماً فقط ، ولم تنفع معرفة طول الفترة الزمنية التي تستغرق الخطوة التكنولوجية .
تتبع أدلة قيام الولايات المتحدة بأكبر نسبة من الاختراعات.

المراجع المستخدمة : - التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم - د. سامي عفيفي هاتم - الدار المصرية للنشر
- العلاقات الاقتصادية الدولية - د. خالد الحريز - مطبع - جامعة دمشق ١٩٨٥ - ١٩٩١

ملا سار في التجارة الدولية حسب نظرية المعنوج هو دالة الزمن .

